

محضر جلسة

تبعاً للجتماع المنعقد بتاريخ 20 ديسمبر 2018 بين الطرفين الحكومي والنقابي الذي تم الاتفاق خلاله على عقد جلسة حول حضائر ما بعد 2010، تم يوم الجمعة 28 ديسمبر 2018 بمقر رئاسة الحكومة اجتماعاً للفرض ضمّنَ عن الطرف الحكومي كل من المتادة:

- محمد الطرايسى، وزير الشؤون الاجتماعية
- رضا شلغوم، وزير المالية
- سيد سلال، المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالملفات الاجتماعية
- سمير لزعر مدير عام وزارة التنمية والتعاون الدولي
- منذر الخراط، مدير عام المصالح الإدارية والمالية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
- خالد بورقية كاهية مدير العملة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

وعن الطرف النقابي كل من المتادة:

- حفيظ حفيظ، الأمين العام المساعد المكلف بقسم التشريع والتزارات
- منعم عميرة، الأمين العام المساعد المكلف بالوظيفة العمومية
- عبد الكريم جراد، الأمين العام المساعد المكلف بالتفصيل الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية

وبعد نقاش مستفيض حول مختلف جوانب هذا الملف تم الاتفاق على ما يلي:

1. تمكين الشريحة التي بلغت 60 سنة بصفة آلية من منحة تضاهي قيمتها المنحة المسندة للعائلات المعوزة وبطاقة العلاج المجاني عبر برنامج خصوصي يوضع في الفرض.
2. مواصلة تمكين الشريحة التي يتراوح سنهما بين 55 و59 سنة عن المنحة المخولة لها في إطار الحضائر إلى حين بلوغ سن الستين لتمتعها بالمنحة المشار إليها أعلاه وبطاقة العلاج المجاني مع إمكانية تمتيع الراغبين في المغادرة التلقائية قبل بلوغ سن 60 سنة بمنحة مغادرة على أن لا تتجاوز قيمتها 50% من مجموع المنح الشهرية التي كانوا سينتقاضونها خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ المغادرة والانتفاع بهذا الإجراء وتاريخ بلوغ سن 60 سنة.

3. إسناد منحة مغادرة لكل الراغبين في الانتفاع بها يساوي مبلغها الجملى الأقصى الأجر الأدنى المضمون لمدة 36 شهرا، مع تعيينهم بالتفطية الصحية لمدة ستة ابتداء من تاريخ المغادرة، وتمكن الراغبين منهم في بعث مفروع من قرض عن طريق البنك التونسي للتضامن واعتبار المبلغ المتحصل عليه كتمويل ذاتي.

وفي هذا الإطار تعهد الطرف الحكومي بإصدار بلاغ للمعنيين بهذا الاجراء في أجل لا يتجاوز 03 جانفي 2019 لإعلامهم ودعوة الراغبين منهم لتقديم مطلب للانتفاع بهذا الاجراء.

4. تسوية وضعية العمالة الذين أثبتت الوزارات التي يباشرون بها قيامهم بأعمال فعلية بداية من تاريخ 02 جانفي 2018، وتعهد الطرف الحكومي بمراسلة الوزارات المعنية لتقديم قوائم اسمية في العمالة المعنيين في أجل شهر على أن يقع التدقيق فيها من قبل الهيأكل والهيئات المختصة قبل عرضها على اللجنة الثانية بين الطرفين الحكومي والنقابي في أجل أقصاه شهر مارس 2019.

وقد تم الاتفاق على أن تشمل هذه العملية كل العمال الذين يقومون بأعمال فعلية بمن فيهم أولئك الذين يقومون بالحراسة والتنظيف وفقا للحججيات الحقيقة للهيأكل الراجعة بالنظر للوزارات المعنية أو غيرها.

وبالنسبة للعمالة الزائدين عن الحاجة يتم اقتراح توزيعهم على مراكز عمل فعلية شاغرة في حدود المعتمدية أو الولاية الراجعين إليها بالنظر. وفي صورة رفض هذه المراكز من قبل العمالة المعنيين يتم شطبهم من قائمة عملية الحضائر.

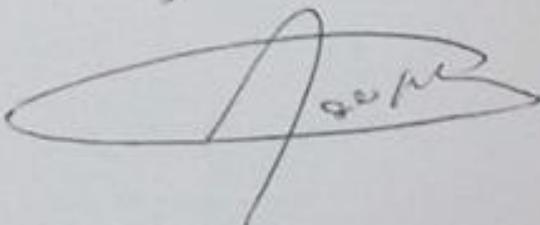
وفي صورة عدم وجود عملية حضائر جهوية لتسديد الحاجيات المتأكدة للوزارات يتم اللجوء إلى عملية الحضائر الفلاحية لتسديدها.

وبخصوص تاريخ الشروع في التسوية فقد اقترح الطرف الحكومي بداية سنة 2021 بينما اقترح الطرف النقابي خلال سنة 2019 وذلك بعد الانتهاء من عملية التدقيق

من جهة أخرى، أثار الطرف النقابي وضعية أعون الآلية 20 من غير المباشرين وكذلك أعون الخدمة المدنية التطوعية ومعرفة موقف الطرف الحكومي منها.

وقد ردّ الطرف الحكومي أنه بخصوص الآلية 20 فإن الاتفاق يشمل الأعوان المباشرين دون سواهم وهو ما تم فعلا.

أما بخصوص أعوان الخدمة المدنية التطوعية تجسيماً لاتفاق 07 جانفي 2014 فقد سبق أن عبر الطرف الحكومي عن موقفه خلال اجتماعات 5+5 والمتمثل في عدم وجود أي اتفاق يقضي بتسوية هذا الصنف من العملة.

حيث خط
الى اسماح المتر


محمد الطايري
